الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4750 | الأربعاء | 29 جمادى الأولى 1445 هـ | 13 ديسمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

واشنطن تريد تحالفاً في مواجهة الحوثي.. وفصل اليمن عن الصراع

فرنسا: فرقاطتنا دمرت مسيرة كانت تهدد ناقلة باب المندب

من اعتداء حوثي سابق على سفينة في باب المندب

«وكالات» : بعد وصول سفينة النفط ستريندا إلى ميناء آمن، أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية أن الفرقاطة الفرنسية «فريم لانجدوك» العاملة في البحر الأحمر، اعترضت ودمرت طائرة مسيرة كانت تهدد ناقلة النفط النرويجية «ضمن هجوم جوي معقد انطلق من اليمن».

وأوضحت في بيان أمس الثلاثاء، أن الهجوم وقع مساء الإثنين وتسبب في اندلاع حريق على متن الناقلة التي كانت تبحر تحت العلم النرويجي، وفق ما نقلت رويترز.

كما أكدت أن الفرقاطة الفرنسية وضعت الناقلة النرويجية تحت حمايتها وأفشلت محاولة لتحويل مسارها.

أتى ذلك، بعدما أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، بوقت سابق أمس تنفيذ عملية عسكرية استهدفت الناقلة ستريندا. وأردف في بيان أن الحوثيين «استهدفوا الناقلة بصاروخ بحري بعد أن رفض طاقمها الاستجابة للنداءات التحذيرية»، على حد زعمه.

كما أكد أن الحوثيين «نجحوا خلال اليومين الماضيين في منع مرور عدة سفن استجابت لتحذيراتهم»، مكرراً أنهم لم يلجأوا «لاستهداف السفينة النرويجية المحملة بالنفط إلا بعد رفض طاقمها كافة النداءات التحذيرية».

كذلك جدد التعهد بأن الحوثيين سيواصلون منع كافة السفن من كل الجنسيات من التوجه للموانئ الإسرائيلية «حتى إدخال ما يحتاجه الفلسطينيون في قطاع غزة من غذاء ودواء».

ومنذ تفجر الصراع بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة يوم السابع من أكتوبر الماضي، أطلق الحوثيون العديد من التهديدات باستهداف جميع السفن الإسرائيلية أو المتجهة لإسرائيل، أينما وجدت لا سيما في البحر الأحمر.

وعلى مدى الأسابيع الماضية، هاجموا بالفعل سفناً في البحر الأحمر. فخلال الأسبوع الأول من الشهر الحالي (ديسمبر 2023)، تعرضت 3 سفن تجارية لهجوم في المياه الدولية، ما دفع المدمرة «ماسون» الأميركية إلى التدخل.

كما استولوا الشهر الماضي على سفينة الشحن «غالاكسي ليدر» ذات الملكية البريطانية والتي كانت لها صلات بشركة إسرائيلية. وأطلقوا أيضاً طائرات مسيرة وصواريخ باليستية نحو إسرائيل، في تحركات أفادوا بأنها دعماً للفصائل الفلسطينية في غزة.

من جهة أخرى خلال الأيام الماضية كرر الحوثيون تهديداتهم للملاحة البحرية في المياه الدولية، ما دفع الأميركيين إلى أخذ تلك التهديدات والهجمات بكثير من الجدية.

فالحوثيون قادرون من خلال العتاد الذي يملكونه على عرقلة الملاحة الدولية وتهديد القوات الأميركية.

كما أنهم قادرون على استهداف إسرائيل وأراضي الدول المحيطة بهم حيث يعيش آلاف الأميركيين. وللولايات المتحدة مصالح حيوية وقواعد عسكرية وجنود أميركيون بالآلاف.

وفي السياق، تحدث أكثر من مسؤول أميركي عن هذه المسألة وعكس موظفو إدارة الرئيس جو بايدن في تصريحاتهم نية واضحة في عدم التصعيد ومعالجة الأمور بالتعاون مع الأطراف الدولية والإقليمية.

إذ من الواضح أن الأميركيين في ظل إدارة بايدن يضعون كل الاحتمالات على الطاولة «ولا يريدون القول إن هذا الخيار أو ذاك ليس مطروحاً»، وهذا مبدأ يتحكم بقرارات الحكومات الأميركية وتحتفظ به إدارة بايدن للقول للحوثيين إنها مستعدة لاستعمال الخيار العسكري لو كانت هناك ضرورة.

ولدى سؤالهم عن الأمر، أكد مسؤولون أميركيون في تصريحات لـ«العربية/الحدث» أن «إدارة بايدن لا تريد أن تتفرّد بمعالجة الوضع في البحر الأحمر ومضيق باب المندب»، مضيفين أن «واشنطن لا تريد أن تظهر وحيدة في مواجهة الخطر الحوثي».

وتعود هذه المقاربة الأميركية إلى مبدأ متجذر لدى الإدارات الديمقراطية، يقوم على أن الولايات المتحدة ستكون في أفضل حال لو تمكنت من تشكيل تحالفات دولية لمواجهة المخاطر الأمنية والعسكرية وهم يتحاشون مبدأ «أميركا وحيدة» أو «أميركا منفردة في مواجهة طرفٍ دولي أكان دولة أو تنظيماً».

وكشف مدير مركز أمن الشرق الأوسط في مؤسسة الأمن الجديد لأميركا أن «الهدف هو القول إن الأمن البحري في البحر الأحمر وباب المندب ومضيق هرمز مهم جداً للعالم أجمع»، موضحاً أنه لذلك «ترحّب الولايات المتحدة بمقاربة أوسع وشاملة يشارك فيها عدد من الدول لمواجهة الحوثيين وضبط عملياتهم الإرهابية».

وعملت إدارة بايدن منذ الأسبوع الأول لولايته على إعادة النظر في التعامل مع الحوثيين، وسارعت إلى رفعهم عن قائمة الإرهاب، واعتبرت أن التحدث إليهم والوصول إلى وقف لإطلاق النار سيكون مدخلاً جيداً للوصول إلى اتفاق سلام يمني شامل.

غير أن هذه الإجراءات أغضبت الحكومة اليمنية لأن إدارة بايدن فعلت مع الحوثيين ما فعلته أيضاً مع إيران، حيث تخلّت عن سياسة الضغط الشاملة وأعطت متنفساً للحوثيين.

ولم يمض وقت طويل حتى اعتبرت واشنطن أنها حققت بعض أهدافها من خلال وقف إطلاق النار، لكنها شعرت بعد حين أن الحوثيين يماطلون وهم غير مستعدين لتقديم تنازلات ضرورية للوصول إلى اتفاق شامل مع الحكومة الشرعية.

ثم مرّ الوقت واصطف الحوثيون إلى جانب إيران والميليشيات الموالية لها وسعوا إلى الاعتداء على الملاحة الدولية ووجهوا صواريخهم باتجاه البحر الأحمر وإسرائيل.

فيما ارتفعت أصوات في واشنطن مطالبة بإعادة تصنيف الحوثي، وكان آخرهم مساعد وزير الخارجية السابق للشؤون العسكرية والسياسية كلارك كوبر الذي قال إن «هناك خطوات يمكن اتخاذها لمنع العمليات الإرهابية مثل فرض العقوبات». لكنه اعتبر أنها غير كافية وأشار في مقال له أنه من الممكن أيضاً زيادة الحملة الدبلوماسية الدولية وتوجيه العقوبات «وشن عمليات عسكرية دقيقة».

وبحسب مسؤولين أميركيين، فإن توسيع التحالف البحري سيعطي الأسرة الدولية الفرصة لتنسيق العمل ضد الخطر الحوثي، ويأخذ الأميركيون غطاء أفضل للقيام بعمليات الحماية.

من وجهة نظر عسكرية صرفة، يمكن للولايات المتحدة مع الدول الحليفة الحالية القيام بالمهمة ومنع الحوثيين من استعمال القوارب للوصول إلى السفن.

كما يستطيعون مواجهة المسيرات البحرية والجوية والصواريخ التي يطلقها الحوثيون، حيث لديهم القوة الكافية والبنية التحتية الضرورية لضمان أمن وسلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب. ويرى الكثيرون أنه لا ضرورة لتوسيع القوة البحرية المشتركة الموجودة الآن.

إلا أن بعض الخبراء العسكريين يعتبرون عكس ذلك، ولا يرون أنه يمكن احتواء المخاطر الحوثية من دون توسيع القوة، وأنه يجب ضرب أهداف حوثية مثل مواقع الرادارات في منطقة سيطرة الحوثيين.

كما يعتبرون أن عملاً جدياً يجب أن يتم لضرب وسائل الاتصال بين الحرس الثوري الايراني والحوثيين، وأن يجري قطع قناة تبادل المعلومات بين الطرفين، خصوصاً أن الإيرانيين يوفرون المعلومات عن السفن المبحرة في البحر الأحمر وباب المندب، فيما يقوم الحوثيون بعد تسلم المعلومات الاستخباراتية بشن الهجمات.

لكن المخاطرة لا تكمن فقط في استفزاز الحوثيين الذين يملكون ترسانة من المسيرات والصواريخ، بل لأن الأميركيين، بحسب مسؤولين تحدثوا لـ«العربية/الحدث»، يريدون الإبقاء على فصل هذه المخاطر الحوثية عن مسار الحرب بين حماس وإسرائيل وكل ما يجري بين حزب الله والميليشيات الموالية لإيران في سوريا والعراق وبين اسرائيل.

وقال جوناثان لورد أيضاً في تعليق لهذا المقال إن على دعاة الضربات العسكرية أن يفكروا ملياً واعتبر أن الضربات العسكرية ستخدم «مصالح إيران بتوسيع الصراع إلى الميليشيات الموالية لها».

الأردن: مقتل جندي باشتباك مع مهربين عند الحدود السورية

قوة من حرس الحدود الأردني على الحدود السورية

«وكالات» : قتل أحد أفراد حرس الحدود الأردنيين وأصيب آخر فجر الثلاثاء في اشتباك مسلح مع عشرات المهربين لدى محاولتهم إدخال مخدرات من سوريا إلى المملكة، ما أسفر عن مقتل عدد منهم أيضا بحسب ما أعلن الجيش في بيان.

فقد أوضح مصدر عسكري أن المهربين استغلوا حالة انعدام الرؤية وكثافة الضباب لإدخال كميات كبيرة من المخدرات، بحسب ما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية.

وأضاف أن الاشتباك «أسفر عن مقتل عدد من المهربين ودفع البقية منهم إلى الفرار داخل العمق السوري».

وكان الجيش الأردني أعلن الأسبوع الماضي أن قوات حرس الحدود أحبطت محاولة تهريب مخدرات وقتلت ثلاثة مهربين حاولوا التسلل إلى أراضي المملكة من سوريا.

ويكافح الجيش الأردني عمليات تهريب أسلحة ومخدّرات، لاسيّما حبوب الكبتاغون، برّا من سوريا إلى المملكة.

في حين يقول مسؤولون أردنيون إن عمليات التهريب هذه باتت «منظمة» وتستخدم فيها أحياناً طائرات مسيّرة وتحظى بحماية مجموعات مسلحة، ما دفع الأردن لاستخدام سلاح الجو غير مرة لضرب هؤلاء وإسقاط طائراتهم المسيرة.

وتأتي غالبية محاولات التسلل للأشخاص وتهريب المخدرات من سوريا التي تشهد منذ عام 2011 نزاعاً دامياً تسبّب بمقتل أكثر من نصف مليون شخص، وألحق دماراً هائلاً وأدى إلى نزوح وتشريد ملايين السكان داخل البلاد وخارجها.

وشدّد الأردن الذي يستضيف نحو 1,6 مليون لاجئ سوري، الإجراءات عند حدوده مع سوريا التي تمتد على حوالي 375 كيلومترا، وأوقف وسجن عشرات تجار المخدرات والسلاح لمحاولتهم التسلل.

وتؤكد المملكة أن 85 في المئة من المخدرات التي تضبط معدة للتهريب إلى خارج الأردن.

وصناعة الكبتاغون ليست جديدة في المنطقة، وتُعد سوريا المصدر الأبرز لتلك المادة منذ ما قبل اندلاع الحرب عام 2011.

إلا أن النزاع جعل تصنيعها أكثر رواجاً واستخداماً وتصديراً.

باكستان: مقتل 4 مسؤولين في هجوم مسلح

أفراد من الشرطة الباكستانية

«وكالات» : قال مسؤولون باكستانيون، إن مسلحين هاجموا أمس الثلاثاء، مركزاً للشرطة شمال غرب باكستان، مما أسفر عن مقتل 4 من مسؤولي الأمن وإصابة آخرين.

وقال المسؤول في خدمة الإنقاذ، إعزاز محمود، إن 28 شخصاً آخرين أصيبوا أيضاً في الهجوم الذي وقع في منطقة ديرا إسماعيل خان.

من جانبها، قالت حركة طالبان الباكستانية في بيان، إن مسلحيها نفذوا الهجوم، مضيفة أنه سيتم نشر المزيد من التفاصيل في وقت لاحق.

وكان الجيش الباكستاني أعلن في بداية الشهر الماضي، أن 6 مسلحين هاجموا قاعدة تدريب للقوات الجوية في منطقة ميانوالي بوسط باكستان.

وأوضح الجيش آنذاك أن ثلاثة مسلحين قتلوا قبل دخولهم إلى القاعدة كما تمكنت القوات من محاصرة الثلاثة الآخرين، مضيفاً أن الهجوم تسبب في حدوث أضرار بـ3 طائرات على الأرض وصهريج للوقود.

وأكد الجيش أنه «بسبب الرد السريع والفعال من قبل القوات، تم إحباط الهجوم، مما ضمن سلامة وأمن الأفراد والأصول»، مشيراً إلى أن هناك عملية جارية حالياً لتطهير المنطقة، ولم يذكر أي خسائر في صفوف أفراد الأمن.

بعد 10 أعوام وانقلاب عسكري.. مهمة الأمم المتحدة تغادر مالي رسمياً

جندي أممي في مالي

«وكالات» : أنهت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي مينوسما الإثنين، مهمتها في البلاد التي تواجه نشاطاً إرهابياً، وأزمة حادة، بعدما دفعها المجلس العسكري الحاكم الى المغادرة.

وأكدت المتحدثة باسمها فاتوماتا كابا، أن البعثة أنزلت علم الأمم المتحدة عن مقرها العام قرب مطار باماكو، مؤكدة أن هذا الاحتفال الرمزي يشكل النهاية الرسمية للمهمة رغم أن بعض أعضائها لا يزالون هناك.

ويضع إنهاء المهمة حداً لالتزام بدأ في 2013 في مواجهة عنف هدد استقرار الدولة الفقيرة. وطال وسط البلاد وامتد الى دول مجاورة في منطقة الساحل مثل، بوركينا فاسو، والنيجر، ما تسبب في مقتل آلاف المدنيين، والمسلحين ونزوح الملايين.

وتُعتبر مينوسما بعثة السلام التابعة للأمم المتحدة التي تكبّدت الخسائر الأكبر في السنوات الأخيرة، مع مقتل أكثر من 180 منها في أعمال عدائية ارتكبتها جماعات مسلحة مرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش. وضمّت البعثة حوالي 15 ألف جندي وشرطي من بلدان عديدة.

وقد تعرضت مينوسما لانتقادات مزمنة بسبب عجزها عن مواجهة الإرهاب من قسم من الرأي العام والقادة. وأصبح وجودها البعثة لا يُطاق وغير مرغوب فيه من العسكريين الذين استولوا على السلطة في مالي في 2020. وشهدت بوركينا فاسو النيجر، كذلك انقلابات عسكرية بعده.

وتدهورت العلاقات بين البعثة والمجلس العسكري في مالي منذ استيلاء العسكريين على السلطة. ونددت الأمم المتحدة علناً بحظر سفر عناصرها، وغيرها من العوائق التي وضعتها السلطات أمام البعثة الأممية. واحتجت السلطات على تدخل مينوسما في الدفاع عن حقوق الإنسان والذي كان مع ذلك جزءاً من تفويضها.

هجومان يستهدفان قاعدتين أمريكيتين .. وواشنطن تحذر بغداد من عواقب وخيمة

مركبات عسكرية في قاعدة عين الأسد التي تضم قوات أمريكية بمحافظة الأنبار غربي العراق

«وكالات» : استهدف هجوم بالصواريخ وآخر بطائرة مسيّرة الاثنين قاعدتين عسكرتين أميركيتين في العراق وسوريا، في حين طالبت واشنطن بغداد باتخاذ المزيد من الإجراءات لوقف هذه الهجمات، وحذرت من «عواقب وخيمة» إذا لم تقم بذلك.

وقال مسؤول عسكري أميركي فضّل عدم كشف هويته إن «هجوما بطائرة مسيرة» استهدف الاثنين قاعدة عين الأسد التي تضم قوات أميركية وعراقية وتقع في محافظة الأنبار غربي العراق، من دون أن يسفر عن ضحايا وأضرار. وفي شمالي شرقي سوريا، استهدفت «عدة صواريخ» قاعدة في منطقة الشدادي، وفق المسؤول ذاته.

وتبنت ما تعرف بـ«المقاومة الإسلامية في العراق»، التي تضمّ فصائل مسلحة مرتبطة بالحشد الشعبي، الهجومين.

وتعترض تلك الفصائل على الدعم الأميركي لإسرائيل في حربها على المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة.

واستُهدفت يوم الجمعة الماضي السفارة الأميركية في بغداد بعدة صواريخ، وهو الهجوم الأول من نوعه منذ بدء التصعيد. وفي اليوم نفسه، استهدفت 5 هجمات القوات الأميركية.

وبعد ذلك، أعلنت كتائب حزب الله العراقي أن هذه الهجمات بداية «قواعد اشتباك جديدة».

وذكر بيان للمتحدث باسم هذه الكتائب أبو علي العسكري، نشر على قناته في تليغرام، أن العمليات ضد القوات الأميركية ستستمر حتى إخراج آخر جندي لها من أرض العراق.

وأحصت واشنطن حتى الآن 92 هجوما على قواتها في العراق وسوريا منذ 17 أكتوبر الماضي، أي بعد 10 أيام من اندلاع الحرب على قطاع غزة، وفق حصيلة أفاد بها المسؤول العسكري الأميركي.

وشنّت الولايات المتحدة عدة ضربات في العراق وسوريا ردا على الهجمات، من بينها غارة أميركية على موقع لإطلاق طائرات من دون طيار بالقرب من مدينة كركوك العراقية، أسفرت عن مقتل 5 مسلحين.

وعقب الهجوم على السفارة الأميركية، اعتبر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في اتصال مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أن فصيلي كتائب حزب الله وحركة النجباء العراقيين «مسؤولان عن معظم الهجمات على عناصر التحالف». وأضاف أن «الولايات المتحدة تحتفظ بحق الرد بشكل حازم على تلك المجموعات».

ودان السوداني الهجمات والضربات المضادة الأميركية باعتبارها انتهاكا لسيادة بلاده. كما أمر السلطات بملاحقة المتورطين في الهجمات التي تتسبب في أضرار طفيفة فقط دون إصابات. ورفض مكتبه الإدلاء بالمزيد من التعليقات.

وأرسلت واشنطن رسائل تفيد بأن صبرها ينفد.

وقال مسؤول أميركي لوكالة أسوشيتد برس إن وزيرة الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قال للسوداني إن واشنطن تتوقع من المسؤولين العراقيين اتخاذ المزيد من الإجراءات لمنع مثل هذه الهجمات، وتعتقد أن لديهم القدرة على القيام بذلك.